الدور السياسي للمرأة التركية

(تانسو تشيلير انموذجا)

م.د . اميرة اسماعيل محمد العبيدي

جامعة الموصل / مركز الدراسات الاقليمية / قسم الدراسات التاريخية والثقافية

(قدم للنشر في 2019/1/17 ، قبل للنشر في 2019/4/2)

ملخص البحث:

كانت للمرأة الدور المهم والبارز في المجتمع وهو ما يدل على رقي وتقدم حضارة الدولة، فلقد حظيت المرأة التركية بهذا الدور المهم وعاصرت وتعايشت مع انظمة وتيارات مختلفة، تحكمت هذه الانظمة بادق تفاصيل حياتها اضافة إلى مشاركتها في الحياة السياسية وتنصيبها أعلى المناصب في الحكومة. حيث اثيرت قضية حقوق المرأة في تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، إذ كان يمارس على المرأة اشكال مختلفة من الضغط والحرمان، تتخلص بتعرضها لضغوط اجتماعية والتميز في العمل وحرمانها من التعليم.

The Practical Work of Tanso Tsheler as a Model

Abstract:

Women has an important and prom noun volume the society which shows the advance and progress the state sevelazation . the Turkish women has enjoy this important true and widest different current and system. there system to control the women's life in all its details of life in addition to her parturition in the practical life and hard the highest in the government . the case of women's was raised in turkey since the middle of nineteenth c. women under went all types of privation and depuration society selesavation in word and education.

المقدمة :

وتعرضت المرأة في تركيا لضغوطات كثيرة، حتى أصبح لها دور رئيسي في صناعة القرار السياسي في البلاد، وخاصة المرأة التركية المحجبة. حيث لم يكن هناك قانون أو بند في الدستور يحظر ارتداء الحجاب في الطرقات، إلا أن التشديد الحكومي العلماني، كان يعيق ارتداءه، حتى في الطرقات. ففي ظل حظره في جميع مؤسسات الدولة، كانت المرأة مضطرة إلى خلعه قبل الدخول إليها، . فاضطر بعضهن إلى خلعه تماماً.

ويبين العديد من الباحثين السياسيين والتاريخيين والاجتماعيين الاتراك بان تركيا سبقت العديد من الدول الشرقية والغربية في اعطاء المرأة حق التصويت والترشح لكن هذا الحق منذ اصداره وحتى التسعينات من القرن الماضي كان بمثابة حبرا على ورق. لكن في تسعينات القرن الماضي وحتى الان اصبح هناك ازدهار غير ملحوظ في موضوع استخدام المرأة لحقها الانتخابي والسياسي ومن اكثر الامثلة الواضحة هو تولي تانسو تشيلير الشخصية النسوية التي انخرطت في الحياة السياسية التركية منذ اوائل عقد التسعينات من القرن العشرين والتي تبؤات منصب رئيس الوزراء (1993-1996) ولاول مرة في تاريخ تركيا المعاصر. وزعامة حزب الطريق الصحيح (1993-2002) .

أهمية الدراسة: يعد موضوع الدور السياسي للمرأة التركية "تانسو تشيلير انموذجا "من المواضيع المهمة والحيوية التي كان لها انعكاس وتأثير على المجتمع التركي والذي اعطى المكانة الهامة للمرأة التركية.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور السياسي للمرأة التركية وبالاخص فترة تولي تانسو تشيلير (1993-2002)، والذي كان له تداعيات عديدة على الحياة السياسية في تركيا .

هيكلية الدراسة: قسم البحث إلى مقدمة واربعة محاور، تناول الأول منها : لمحة تاريخية عن الدور السياسي للمرأة التركية . وتناول الثاني تانسو تشيلير ودورها في الحياة السياسية الداخلية ، وتناول المحور الثالث موقفها من الاوضاع الداخلية التركية ، واستعرض المحور الرابع موقفها من الاوضاع الخارجية ، وانتهت الدراسة بخاتمة واستنتاجات لخصت موضوع الدراسة .

اولا: لمحة تاريخية عن الدور السياسي للمرأة التركية :

إن مسيرة المرأة التركية في سبيل حقوقها السياسية تعود إلى أواخر عهد الدولة العثمانية ، اذ تأسست اول جمعية نسائية في تركيا واصبحت جزءا من حركة تركيا الفتاة (*). كما انضم

إلى الحركة كتاب وسياسيون مثل خالدة اديب اديبوار(*) التي انتقدت في رواياتها الوضع الاجتماعي المتدني للمرأة التركية[1] . ومع بداية عام 1908، بدأت المرأة التركية بالمطالبة بحقوقها في المجالات المهنية والسياسية على وجه الخصوص، وأسست مجموعة من النساء أول حزب "حزب النساء الشعبي" عام 1923، تحت قيادة نازيحة محي الدين، وجاءت فكرة إنشاء هذا الحزب اعتراضاً على منعهن من حقهن في التصويت في الانتخابات، واستطاعت أن تكسب حق التصويت في الانتخابات السياسية عام 1930[2] .

وتمتعت المرأة في عهد مصطفى كمال أتاتورك (*) بالعديد من الامتيازات التي ساعدت على السماح للمرأة بتكوين شراكة حقيقية بينها وبين المجتمع، وتم الاستعانة بالقانون المدني في اصلاحات تحرير المرأة، ففي عام 1926 منع أتاتورك تعدد الزوجات ومنح النساء حقوق متساوية في الزواج، وامتدادًا لهذه الإصلاحات، أكتسبت المرأة التركية حق التصويت وحق الترشح للإنتخابات التشريعية في عام 1934، وبعد مرور عام واحد فقط أصبح البرلمان التركي ممثلًا من بينه 17 امرأة. فهناك مقولة تقول بأن " المرأة التركية لم تكافح من أجل حقوقها ولكن أتاتورك فعل "[3] .

قامت تركيا باعطاء المرأة حق المشاركة السياسية عام 1934، بينما قامت فرنسا وايطاليا باعطاء حق المشاركة السياسية للمرأة عام 1946 وتأخرت سويسرا في ذلك كثيرا واعطت المرأة حقها السياسي عام 1971 . لاسيما وان المرأة التركية هي المرأة الاولى في المنطقة التي حصلت على حق المشاركة السياسية ، وسبقت تركيا العديد من الدول الاخرى في اعطاء المرأة هذا الحق، ولكن هذا الحق من تاريخ اصداره وحتى التسعينات من القرن الماضي كان بمثابة حق نظري ولم يترجم إلى الواقع بشكل سريع وكما يجب ان يكون[4] .

وفيما يخص حقوق المرأة في الترشح إلى عمودية القرى، فقد اختيرت مفيدة الهان من مرسين كأول رئيسة للبلدية عام 1950، وفي عام 1969عُينت توركان أكيول في منصب أول وزيرة وفي عام 1989 اعطي الحق للمرأة لولاية المحافظة[5] .

وعلى الرغم من إقرار حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل قانوني دستوري ، إلا أن النظام السياسي التركي الذي حكم تركيا لسنوات طويلة منع المحجبات، الذين يشكلون نسبة 60 % من المجتمع التركي، من الترشح ، وكما منع البعض من التصويت في بعض المناطق ، ولعل خير مثال على تعطيل علمية ترشح المحجبات كنواب في البرلمان التركي حادثة طرد مرود قاوكشي(*) بتاريخ 2 أيار 1999 من جلسة حلف اليمين في البرلمان من قبل رئيس وزراء تركيا في ذلك العهد بولنت أجاويد (*) ، وتم سحب

عضويتها وحصانتها البرلمانية بدعوى أنها لم توضح للبرلمان بأنها على حيازة للجنسية الأمريكية[6].

ثانيا : تانسو تشيلير ودورها في الحياة السياسية الداخلية.

1- النشأة والتعليم :

ولدت تانسو تشيلير في استانبول بتاريخ 24 ايار 1946من اسرة غنية بيرقراطية، وكان والدها صحفيا، ثم اصبح موظفا في بلدية استانبول ورئيسا لاحد احيائها حتى احالته على التقاعد عام 1985، التحقت باحدى المدارس الابتدائية في استانبول واكملت تعليمها الثانوي في كلية روبرت الامريكية في استانبول، ونالت شهادة البكالوريوس من قسم الاقتصاد بجامعة البوسفور في استانبول[7]. وحصلت على شهادة الماجستير في الاقتصاد من جامعة كونيتيكت الامريكية بعد حصولها على زمالة دراسية من تلك الجامعة، ونالت شهادة الدكتوراه بعدئذ من جامعة ييل الامريكية في عام 1971[8].

وعملت بالتدريس في قسم الاقتصاد في جامعة البوسفور عام (1971-1979) [9]. ونالت لقب استاذ مساعد عام 1978، ثم لقب استاذ عام 1983، بعد ان عملت في المجلس الأكاديمي للجامعات التركية ، لاسيما في قسم الاقتصاد بجامعة البوسفور[10]. وفي مطلع التسعينات دخلت معترك الحياة السياسية بعد انضمامها إلى حزب الطريق الصحيح(*)، بناء على دعوة سليمان ديميريل (*)، وانتخبت نائبة عن مدينة استانبول عام 1991[11].

2- نشاطها السياسي :

شاركت تشيلير بالنشاط السياسي وتم اختيارها لمجلس الإدارة العام لحزب الطريق الصحيح في تشرين الثاني 1990. اذ شاركت في حملة حزب الطريق الصحيح بشعار "مفتاحين" ألتي إقترحته في إنتخابات 1991 فقد ابتكرت مباحثه ببرنامج إقتصادي بإسم نموذج التوازن الديناميكي الدولي الذي أعلن في مقدمة إنتخابات حزب الطريق الصحيح [12]. كما رشحها حزب الطريق الصحيح لعضوية البرلمان عن استانبول في انتخابات 1991، وتولت منصب وزير الاقتصاد29 شباط 1992 في حكومة سليمان ديميرل الائتلافية (1993- 2000)التي شكلها حزب الطريق الصحيح مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي[13].

تولت تانسو تشيلير قيادة حزب الطريق الصحيح بعد انتقال سليمان ديميرل إلى منصب رئاسة الجمهورية، وبهذا كانت أول امرأة تتولى قيادة البلاد في تاريخ تركيا الحديث[14]. حيث

هيأت وفاة الرئيس توركوت اوزال[*] المفاجئة في ١٧ نيسان1993 ، فرصة ذهبية أمام ديميريل للوصول إلى كرسي الرئاسة، اثر قيام التحالف المشترك الذي ضم تيار الوسط ويسار الوسط حيث اتفق كلا الحزبين على اختيار سليمان ديميريل رئيسًا للجمهورية في ١٦ أيار ١٩٩٣[15] .

ولقد عقد حزب الطريق الصحيح في 12حزيران1993 مؤتمرا استثنايا لانتخاب رئيس جديد له خلفا لديميريل، وتم تقديم قائمة ترشيح اسماء عديدة لتولي رئاسة الحزب والحكومة وكان ابرز المرشحين : عصمت سركين وزير الداخلية، وتانسو تشيلير وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية، وكوكسال توبتان وزير التعليم ، وحسب قانون الاحزاب السياسية في تركيا، تفوقت تشيلير على المنافسين الرئيسين وكلفت بتشكيل الحكومة في 25حزيران 1993[16] . وتم تشكيلها مع الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي اذ شكلت حكومة ائتلافية بين الحزبين في 25حزيران 1993 – 20 ايلول 1995 وحظيت تشيلير بدعم كبير[17] . وبعد انهيار تلك الحكومة ترأست تشيلير حكومة اقلية من حزبها حتى 15 تشرين الاول من نفس العام واغلبها حكومة ائتلافية من حزبها وحزب الشعب الجمهوري حيث صادق ديميريل في 30 تشرين الاول من العام نفسه على الحكومة (52) بزعامة تشيلير ودنيز بايكال[18] .

وتألفت تلك الحكومة من (18) حقيبة وزارية لحزب الطريق الصحيح [*] و(11) حقيبة وزارية لحزب الشعب الجمهوري ، علما ان تلك الحكومة استمرت حتى 24كانون الاول 1995 وهو موعد اجراء الانتخابات العامة في البلاد[19] .والتي جرت انتخابات 24 كانون الأول 1995 وجاءت نتائجها بمثابة درس قاس للأحزاب اليمينية التقليدية خاصة لتشيلير، حيث فاز حزب الرفاه الإسلامي [*] بأغلبية المقاعد، (158) مقعداً، في الوقت الذي نال فيه اليسار الديمقراطي (75) مقعداً والشعب الجمهوري (50) مقعداً . وتم تشكيل الحكومة رقم (54) في تاريخ تركيا بالائتلاف بين حزب الرفاه والطريق الصحيح على أن تكون رئاسة الوزراء بالتناوب بين كل من زعيم حزب الرفاه وزعيم حزب الطريق الصحيح ، اذ يتولى أربكان رئاسة الحكومة في السنتين الأولى والثانية وتتولى تشيلير السنتين الثالثة والرابعة، والخامسة تكون بالاتفاق بين الحزبين[20] .

وعلى الرغم من فوز الرفاه في الانتخابات، فان زعيمه اربكان لم يكلف لتشكيل الوزارة وسط فراغ السلطة، مما جعل رئيس الدولة سليمان ديميريل يوعز إلى زعيم حزب الوطن الام

مسعود يلماز[*] على تشكيل حكومة ائتلافية مع تشيلير، وعلى الرغم من دعم الاحزاب العلمانية والمؤسسة العسكرية لهذه الحكومة، فانها انهارت بعد ثلاثة اشهر باستقالة رئيسها في 6حزيران 1996 بسبب الخلافات بين يلماز وتشيلير، خاصة بعد الحملة التي شنها حزب الرفاه عبر وسائل اعلامه ضد الاخيرة متهما اياها بالفساد واثارته لهذه المسالة بالبرلمان[21].

ولم يكن امام تشيلير للخروج من تلك الازمة التي تعرضت لها سوى الدخول بائتلاف حكومي مع حزب الرفاه، وتسلمت تشيلير منصب نائب رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية بالإضافة إلى تسلمها وزرات عديدة رئيسية مثل الدفاع والداخلية والتعليم[22]. وتم الاتفاق على ان تكون رئاسة الحكومة بالتناوب لمدة عامين لكل منهما[23]. ويمكن القول بان هذا التحالف بين اربكان وتشيلير اظهر ازدواجية الهوية التركية وانشقاقا سيكولوجيا في التاريخ التركي[24].

لكن هذه الحكومة انتهت عام 1997 إثر أزمة عرفت بـ28 شباط والتي أدت إلى حظر حزب الرفاه ومنع أربكان من ممارسة النشاط السياسي. واثار التقارب بين الحزبين قلق المؤسسة العسكرية وتعرض اربكان لضغوطات من قبل الجيش ، ولم يكن بامكانه تجاهل "املاءات الجيش " فيما سمي "بالانقلاب الابيض " الذي اكتملت معالمه بحظر حزب الرفاه وتقديم اربكان للمحاكمة العسكرية بتهم عديدة منها انتهاك علمانية الدولة، وإنهاء حكومته الائتلافية[25].

كما أجبرت الحكومة على الخروج دون حل البرلمان أو تعليق الدستور وقدم إربكان إلى رئيس الجمهورية بتواقيع 270 عضواً برلمانياً تؤكد أنها ستعطي صوتها لحكومة جديدة تقودها تشيلير. وكان من المتوقع والدستوري، أن تكلف تشيلير بتشكيل الحكومة الجديدة. ولكن ديميريل، تواطا مع قيادة الجيش، ومنح التكليف بتشكيل الحكومة لمسعود يلماز في 20 تموز 1997[26].

وفقد حزب تشيلير شعبيته في انتخابات 1999 عندما احتل المركز الخامس في البرلمان بنسبة 12% من الأصوات، فقامت في هذه الفترة بدور المعارضة, لكنها منيت بهزيمة أخرى في انتخابات 2002، فاعتزلت الحياة السياسية[27].

ثالثا : موقفها من الاوضاع الداخلية التركية :

كان لتانسو تشيلير موقفا مهما من الاوضاع الداخلية التركية حيث تركت بصمتها على الاحداث ولعبت الازمة الاقتصادية دورا مهما في ترك انطباعا لتشيلير وكيفية اتخاذ العديد من الاجراءات لمواجهة تلك الازمة، بالاضافة إلى مواجهة المشكلة

الكردية ، والتي حظيت بدور بارز ومهم في تلك الحقبة، وسنتطرق إلى قضية الحجاب على اعتبارها من القضايا الداخلية الملحة التي شغلت المجتمع التركي.

1- الازمة الاقتصادية :

لعبت الاوضاع الاقتصادية دورا مهما و بارزا في فترة تولي تشيلير، اذ واجهت ازمة اقتصادية تفاقمت بشكل كبير في عقد التسعينات ، وعلى الرغم من اتخاذ جميع الاجراءات والاحتياطات ، الا ان الواقع الاقتصادي بدا بالانحطاط ، وهو ماسوف نتناوله في عرض اهم الاحداث التي رافقت الازمة الاقتصادية :

فمنذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى مطلع السبعينيات لم يشهد الاقتصاد التركي تطورا، وظل رهين التطورات السياسية التي كانت تتحكم بها القوى العلمانية بشكل خاص، ومع بداية السبعينيات بدأت تظهر أحزاب وقوى سياسية ترفض العلمانية وهيمنة قوى معينة على مقدرات البلاد، وهنا شهدت تركيا اضطرابات سياسية وأمنية انعكست بدورها على الوضع الاقتصادي[28].

بلغت الديون الخارجية لتركيا عام 1980 (15.7) مليار دولار بفائدة سنوية تقارب المليار دولار. ليتجاوز حجمها في عام 1999 حاجز المائة مليار دولار، وبفائدة سنوية تزيد على خمسة مليارات دولار، علاوة على التقصير الحكومي و الاهمال في تحقيق اقصى استفادة ممكنة من هذه الاموال، فلم يتم استخدامها في اماكنها الصحيحة ببناء مشاريع تنموية تعود على الدولة بالنفع، بل اهدر معضمها .كما بلغت الديون الداخلية لتركيا عام 1980 (7.9) مليارات دولار، لتصل عام 1999 إلى (63.6) مليار دولار) [29].

وبرزت المكانة الاقتصادية بدورها المهم والكبير من لدن السياسة التركية[30] . خاصة بعد تسلم تشيلير منصب وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية في 29 شباط 1992، اذ نوهت إلى ان اصلاح الاوضاع يحتاج مدة زمنية طويلة، من حيث معالجة ارتفاع معدل التضخم والبطالة والديون ، فلقد استمر الأداء الاقتصادي لتركيا على هذا النحو خلال عقد التسعينيات، وأرجعه الخبراء لحالة عدم اليقين السياسي في تركيا، وهو ما ترك عدة سلبيات على الاقتصاد الذي ظل يعاني من الدين المحلي والأجنبي بسبب ارتفاع التضخم، وعجز الموازنة الكبير، وارتفاع عجز الحساب

الجـاري، وعجـزت الحكومـات الائتلافيـة في معالجـة هـذه المشكلات[31] .

وصرحت تشيلير بضعف الاقتصاد قائلة بان "هناك بعض العلامات على ضعف الاقتصاد وهناك حاجة إلى معالجتها على وجه السرعة"، وحثت حلفاءها في الحكومة على ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لإحتواء تلك المشكلة إذ يعاني الاقتصاد التركي من التضخم بلغ نسبة من الزيادات وصلت إلى 100% الأمر الذي حدا بالحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم أهمها رسوم الدراسة لطلاب الجامعات والتي تسببت في زيادة سخط الشارع التركي مما يعني هزيمة كبيرة ليمين الوسط وفشل الائتلاف الأمر الذي سيخلق أزمة في النظام السياسي التركي[32] .

ونتيجـة لـذلك عـانى الاقتصـاد التركـي مـن الركـود الاقتصـادي، واتخذت تشيلير عـدة اجـراءات واحتياطات لغرض تفادي الهبوط في الاقتصاد التركي، وكان من ابرز تلك الاجراءات هـي اتخاذهـا خطوات تقشـفية لتحسين الاقتصـاد وعرفـت تلك الاجراءات(باجراءات التنفيذ المتخذة في 5 نيسان 1994) والتي تضمنت عدة امور مهمة كان ابرزها مايلي :

1- رفع نسبة الضريبة على جميع المواد بنسبة 5%.

2- خفض النفقات وعدم القيام بالاستثمارات.

3- زيادة اسعار المواد الاستهلاكية

4- تجميد رواتب الموظفين والاعتماد على القروض الخارجية.

5- يكون ارتبـاط جميـع المؤسسـات العامـة مباشـرة بتشيلير.

واكدت على وجوب التزام الجميع بتلك الاجراءات[33] . وفي 6 اذار 1995تم التوقيع على الوحدة الكمركية بين تركيا والاتحاد الاوربي ، واعتبرت تركيا الوحدة الكمركية كطريق لدخول الاتحاد الاوربي، في حين اعتبرها الاتحاد الاوربي كبداية علاقات بين الطرفين بلغت اعلى مستوى[34] . كما حاولت تشيلير ان تمهد لاقامة علاقات اقتصادية قوية مع الدول ومنها اسرائيل وتم توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادي بين البلدين[35] .

ولابد من التنويه، بان الازمة الاقتصادية في تركيا بدات مع تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد التركي عام 1999 تحت عنوان معالجة التضخم الذي رافق الاقتصاد التركي منذ نشأة الدولة التركية الحديثة، واصبحت جميع موارد البلاد موجهة لخدمة القروض التي قدمها الصندوق[36] .

ولابـد لنـا مـن التطـرق إلى انـه كـان لفـرض الحصـار الإقتصادي على العراق مع بداية التسعينات من القرن الماضي، الإثر

الكبير على الإقتصاد التركي، اذ إزدادت المشكلات الإقتصادية التي عانت منها تركيا ومع توالي الحكومات التركية الحاكمة، والتي لم تقم بإجراءات واتخاذ برامج قوية لوقف حالة المديونية الخارجية والداخلية بل زادت هذه المديونية لتصل إلى نحو (104) مليار دولار امريكي عام 2001، وغالباً ما كانت هذه الديون لا تذهب للأغراض الإستثمارية وأنما لإغراض أخرى فضلاً عن ارتفاع نسبة التضخم ، مما أدى إلى حدوث أزمات إقتصادية كبيرة في تركيا[37] .

تشير احدث المعلومات إلى ان تركيا عانت من ارتفاع نسبة التضخم بلغت نحو150%كما ان النقابات العمالية بدات سلسلة من الاضرابات العامة عن العمل في جميع المدن ، وبمشاركة قرابة نصف مليون عامل، وفشلت تشيلير في معالجة الازمات الاقتصادية والامنية التي تواجهها تركيا[38] .

والتي كان لها مردود سلبي على كثير من الامور في البلاد، كما ادت الانتخابات المتكررة اثناء التسعينيات إلى إنهاك خزينة الدولة، واضطرارها إلى الاستدانة من الخارج لتغطية تكاليف الحملات الانتخابية، كما أن نسبة الفائدة المرتفعة رفعت التضخم إلى مستوى عالٍ، وانعكس ذلك بشدة على الأسعار، التي كانت غير مستقرة دائما ، بسبب خلو الساحة أمام التجار المحتكرين، وغياب أي نظام رقابي فعال ، ولابد من الذكر ايضا ان الحرب التي شنتها الحكومة التركية ضد الاكراد كلفت الحكومة تكاليف ونفقات باهضة ، وهو ماسنتطرق اليه لاحقا[39] .

ويتضح مما سبق ذكره انفا، ان الازمة الاقتصادية في تركيا لعبت دورا مهما في تردي الاوضاع بالرغم من الاجراءات التي قامت بها تشيلير للحد من تفاقم الاوضاع ، اذ ادت سياسة الاقتراض إلى زيادة المديونية ، وزيادة اسعار السلع الاستهلاكية، وزيادة الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع ، وفقدت الليرة التركية قيمتها، كذلك تجميد رواتب الموظفين، وسياسة التقشف الاقتصادية التي اتبعتها ، والتي ادت إلى زيادة نقمة الشعب التركي جراء تلك الاوضاع المتردية، كما اتضح لاحقا انه من الصعب إيجاد حلول للمشاكل العالقة عن طريق الحكومات الائتلافية، لصعوبة ايجاد الحلول العاجلة للمشاكل فيها .

2- المشكلة الكردية :

كان للمشكلة الكردية اهمية بارزة حظيت باهتمام خاص من لدن الحكومة التركية ، والتي مازالت تعاني منها على الرغم من اتخاذها اجراءات عديدة لهذه المشكلة ، وهو ماسنتناوله عبرعرض اهم الاحداث التي رافقت تلك المشكلة :

حيث تعد القضية الكردية في تركيا واحدة من أهم القضايا الرئيسة التي واجهت الحكومات التركية المتعاقبة منذ إعلان الجمهورية عام 1923 وحتى الوقت الحاضر، نظرًا لإستمرار نظرة تلك الحكومات تجاه القوميات غير التركية، وبخاصة القومية الكردية التي تأتي في الترتيب الثاني بعد القومية التركية من حيث إنكارها لوجود أي مجموعات قومية أخرى في البلاد، مما ولّد ردود أفعال كردية مسّلحة ضد تلك السياسة[40] .

وبرزت الفضية الكردية على الساحة الدولية كاحدى القضايا الكبرى والمهمة التي نالت اهتمام الراي العام العالمي، والتي عدت من القضايا التي تهدد السلم والامن الدوليين، وتعد من اصعب المشاكل التي تعانيها الحكومة التركية وعلى امتداد الحكومات التركية المتعاقبة[41] .

والتي نشبت بعد ان اعلن حزب العمال الكردستاني (pkk) بدا الكفاح المسلح في 15 اب 1948 بزعامة عبد الله اوجلان حركته المسلحة في تركيا بهجوم مسلح على مدن شيرناك واروخ وشيروان في ولاية سيرت وقصبة شمدينلي في ولاية حكاري ، فكان ذلك الهجوم بداية لحرب طويلة الامد بين قوات (pkk) من جهة وقوات الجيش والشرطة والمؤسسات التركية وحراس القرى الموالين للحكومة التركية من جهة اخرى[42] .

فلقد تم الاعلان عن منهاج حزب العمال الكردستاني (pkk) من خلال مرحلتين : الاولى تشكيل دولة كردية في جنوب شرق تركيا . والثانية : اقامة دولة كردستان الكبرى، وتضم الكرد في تركيا والعراق، وايران وسوريا[43] . واثارت نشاطات الحزب ردود فعل واسعة داخل تركيا، وفرضت الحكومة التركية في اذار 1990 حالة الطوارئ الجزئية على الولايات التركية، وجاء التطور المفاجى في موقف حكومة الرئيس التركي اوزال من القضية الكردية في كانون الثاني 1991، عندما اعلن رفع الحظر عن التحدث باللغة الكردية ، واعقب هذا تطور اخر، وهو ما اسمته الاوساط التركية(بخريطة اوزال الكونفولدرالية)، وكان لهذا التغير المفاجئ اعتبارات وظروفا اقتضتها مرحلة مابعد حرب الخليج الثانية 1991دفعت الحكومة التركية لهذا الاجراء التكتيكي[44] .

وبدات تركيا في مطلع التسعينات باتباع سياسة جديدة ازاء الأكراد وتبلور ذلك عبر اقرار البرلمان التركي مشروع قانون "مكافحة الارهاب "الذي نص على الغاء قانون حظر الحديث باللغة التركية ، كما تم ذكره سابقا، والغاء المواد من القانون الجنائي المتعلقة بالجرائم الايدولوجية، اي الدعوة إلى افكار ومبادى يسارية ودينية متطرفة ، وانشاء أو عضوية احزاب تتبناها، وفرض عقوبة السجن 20 عام، بدلا من الاعدام على مرتكبي الجرائم ضد

الدولة، والمشاركين في عمليات ارهابية لحزب العمال الكردستاني، وفي هذا الصدد اكد كل من اوزال وتشيلير إلى ان : " تركيا صارت حارسة لحقوق الاكراد ليست في تركيا فحسب وانما في المنطقة بأكملها ".[45] حيث نلاحظ ان تشيلير تبعت سياسة اوزال تجاه القضية الكردية، لكن هذه السياسة تغيرت مع وفاة اوزال فجاة، وتم تناقل شائعات تفيد بتسميمه من قبل جهات نافذة في الدولة لانه ابدى استعدادا للاعتراف بحقوق الأكراد القومية[46] .

وواجه مشروعه ردود فعل وخاصة من قبل المؤسسة العسكرية التي انتقدت هذه السياسة وعدتها" تهديدًا لكيان الامة التركية وتهديدًا لوحدة الإقليم التركي، ومع وفاته تلاشت الدعوات الخجولة التي ما فتأت تظهر هنا وهناك بشأن الحوار مع الأكراد، وجرى التصعيد العسكري في التعامل مع هذه القضية ولاسيما مع تصريح تشيلير1994 التي اعلنت في خطاب لها في مدينة افيون "بانه لا يوجد في تركيا حصاة واحدة تعطى للآخرين" واضافت "ان جميع امكانات الدولة ستستنفر ليكون عام 1994 نهاية لتنظيم حزب العمال الكردستاني، كما ان تركيا لن تقدم أي تنازلات للكرد... "، وقد أقدمت الحكومة على تهيئة حملة كبيرة ضد حزب العمال استخدمت فيها استراتيجية جديدة تمثلت بالاخلاء القسري وحرق القرى التي تقدم وتبدي تعاونًا مع حزب العمال، وقد نتج عن ذلك خسائر كبيرة طالت المئات من المدنيين، فضلا عن نزوح اعداد كبيرة من اللاجئين إلى داخل المدن التركية الرئيسية[47] .

واستمر الجيش التركي في عملياته ضد الحزب ،ومواقعه داخل وخارج تركيا، واعلنت تشيلير في اذار 1995"ان العملية العسكرية التي يقوم بها الجيش التركي في شمال العراق ضد المتمردين الأكراد اعضاء حزب العمال الكردستاني مجرد دفاع عن النفس وستكلل بالنجاح وستفيد العالم كله " ويمكن القول بهذا الخصوص، بان الهدف من هذه العملية هو استعراض القوة، من جانب تركيا ومؤسستها العسكرية ازاء العراق وتأكيد اختلال توازن القوى لصالحها جراء مالحق بالعراق من تدمير للقدرات العسكرية بسبب الحرب وقرارات مجلس الامن الدولي بشان شروط وقفها وبعد اسبوع من بدء عملية فولاذ في شمال العراق صرحت تشيلير ان دخول القوات التركية إلى شمال العراق " لايعني انتهاكا لسيادة العراق، لان المنطقة لم تعد ملكا لاحد "[48] .

كما صرحت ايضا بان الحزب يهدد وحدة البلاد ويعرقل الاستثمارات في البلاد وعلاقات تركيا الخارجية سياسيا واقتصاديا، فضلا عن تكلفة الحرب الباهظة على الحكومة التركية والتي اثقلت ميزانية الدولة[49] . كما وصفت زعيم الحزب اوجلان

بانه" زعيم منظمة ارهابية انفصالية "وكذلك وصفت جماعته بـ "الإرهابيين "الذين يتعرضون للمدنيين الأبرياء في جنوب شرق تركيا من دون تمييز للنساء والأطفال وحتى كبار السن على حد تعبيرها، ولم يمضي عام واحد حتى تراجعت تشيلر عن ذلك وأعدت خطة لمنح الكرد حقوقهم ،كما تم ذكره سابقا[50] .

ومما سبق ذكره انفا، يتضح ان تشيلير لعبت دورا هاما في المشكلة الكردية وخاصة في فترة التسعينات وكان موقفا متناقضا في التعامل معها، من حيث اتباعها نفس الاسلوب التي اتبعه اوزال، ومن ثم رفع شعار محاربة الارهاب وانها سوف تستأصل جذور الحزب، فكان للقضية الكردية دورا مهما في عهد تانسو تشيلير واتباعها سياسة يمكن القول عنها سياسة ذو حدين وكانت غير ثابتة ومتناقضة سياسيا بهذا الخصوص.

3- قضية الحجاب :

احتلت قضية الحجاب مسالة مهمة في تركيا، ومثلت وجها مهما من اوجه العنف المستترة ضد المرأة التركية والتي اختلط فيها البعد السياسي في خلاف بين اصحاب التوجهات العلمانية والاسلامية، وكذلك التضيق على المشاركة المجتمعية للمرأة المحجبة، ولاسيما في فترة تشيلير وهو ماسنتطرق اليه.

لقد تحول أمر حظر ارتداء الحجاب في تركيا إلى "قضية سياسية"، بتشديد الحظر عليه، عقب الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان أيفرين، يوم 12 ايلول 1980، فتم منع دخول المحجبات للجامعات وسائر المعاهد والمدارس، والعديد من مؤسسات الدولة، في إطار تعزيز مبادئ العلمانية[51] .

وبقيت مشكلة حق المرأة التركية في ارتداء الحجاب اثناء مراحل التعليم ،وفي اماكن العمل واحدة من اسخن القضايا الداخلية المطروحة بقوة على الساحة السياسية التركية لمدة العشرين عاما الاخيرة من القرن الماضي، ومع ذلك فلم تصل هذه المشكلة إلى حل نهائي، كما ان هذه المشكلة المزمنة التي كانت تشغل نسبة تقارب نحو80% من نساء تركيا، واكثر من 50%من رجالها[52] .

فاضطرت الطالبات إلى مغادرة البلاد لاستكمال دراساتهن ،وتجاوز عددهن الأربعين ألف، بينما أصرّت فتيات أخريات على البقاء وتلقي التعليم داخل الجامعات التركية، فاضطررن إلى اعتمار القبعات أو وضع الشعر المستعار للتحايل على قرار منع الحجاب[53] .

وبعد صدور قانون حظر الحجاب في الجامعات التركية، تراجع الرئيس أوزال عن هذا القانون، ثم أبطلته المحكمة الدستورية.

وعكست قضية النائبة مروى قاوقجي عام 1999 التي دخلت وهي محجبة إلى قاعة البرلمان، المأزق القانوني الذي واجهه النظام السياسي الحاكم في تركيا، ولم يستطع بولنت أجاويد رئيس الحكومة أن يتحجج بالنظام الداخلي لمجلس النواب؛ فالمادة 56 من النظام الداخلي للمجلس لا تشير إلى غطاء الرأس، والنائب في القانون ليس موظفاً، ولكنه ممثل للشعب الذي انتخبه، المأزق القانوني الذي واجهه النظام السياسي الحاكم في تركيا[54] .

وتلقى اربكان ايضا معاملة امتعاظ سيئة عندما كان رئيسا للوزراء في منتصف التسعينات، بسبب زوجته المحجبة البالغة من العمر سبعين عاما والتي كانت تحضر معه لكنها كانت تمنع من حضور التجمعات الرسمية اثناء حضور رئيس الجمهورية، وكما يذكر ايضا بهذا الخصوص، انه في عام 1996 سافر رئيس الجمهورية سليمان ديميريل إلى المانيا وتقدمت الية طفلة محجبة من ابناء الجالية التركية تحمل الية وردا لتقدمه إلى رئيس بلادها لكن التعصب العلماني منع الطفلة من التقدم للرئيس بسبب ارتداءها الحجاب[55] .

وبعد انقلاب مابعد الحداثة في 28 فبراير/شباط 1997، كانت الاجراءات كحظر الحجاب قد أُدخلت ،وتم فصل الطالبات اللواتي يتردين الحجاب في المدارس. بالإضافة إلى طرد المعلمات اللواتي يلتزمن الحجاب ومنع التحجب داخل الدوائر والمؤسسات الرسمية والمدارس والجامعات [56] .

من خلال ماسبق ذكره، نرى ان قضية الحجاب شغلت اهمية في حقبة التسعينات من القرن الماضي، وهي التي برزت فيها تشيلير فكان دورها من خلال ماتمليه عليها التوجهات العلمانية.

رابعا : موقفها من الاوضاع الخارجية :

كما كانت للأوضاع الداخلية شان في سياسة تشيلير لعبت الاوضاع الخارجية دورا ايضا من خلال القضايا الخارجية الشائكة التي كانت في انتظار الحسم ،وخاصة وانها شغلت منصب وزير الشؤون الخارجية التركي ونائب رئيس الوزراء بين عامي (1996-1997)، وبرزت عدة قضايا مهمة بهذا الخصوص ابرزها:

1- الانضمام إلى الاتحاد الاوربي :

وهي محاولة تركيا للحصول على عضوية الاتحاد الاوربي[57]اذ كان موضوع انضمام تركيا للاتحاد الاوربي من ابرز القضايا التي شغلت تشيلير خاصة بعد انضمام تركيا إلى اتفاقية الاتحاد الكمركي مع اوربا التي وقعت في عام 1995ودخل حيز التنفيذ في عام 1996 خلال حكومة تشيلير، وبذلت العديد من

الجهود لاقناع الاتحاد الاوربي بتحديد موعد لبدء مفاوضات الضم[58] . وبالرغم من رغبة تركيا المتواصلة واصرارها على المضي قدما للانضمام إلى الاتحاد الاوربي يتضح ان تركيا لا تحظى بترحيب من الاتحاد الاوروبي، وانها تواجه حواجز وعقبات من بعض دول الاتحاد الاوروبي[59] .

2- العلاقة مع اليونان :

تعد القضية القبرصية من أكثر القضايا الدولية تعقيدا أو أكثرها تأثيرا مباشرا في العلاقات التركية – اليونانية خصوصا وفي علاقات تركيا الدولية عموما . فلقد اتهمت تانسو شيلر في نيسان 1994، بأنها قد قدمت وعودا للرئيس الاميركي بيل كلنتون أبان زيارتها لواشنطن، بشأن تنازلات لحل القضية القبرصية. لاسيما وانه نقل عن الرئيس الاميركي انه اخبر رئيس الوزراء اليوناني با باندريو، بانه يتوقع تحركا من الحكومة التركية حول قبرص في غضون وقت قصير، وذلك من خلال الضغط على رئيس القبارصة الاتراك رؤوف دنكتاش للقبول بعرض " الامم المتحدة" لبناء الثقة بين الجاليتين القبرصيتين في الجزيرة، وتأسيسا على ذلك كان الاهتمام الاكبر لتشيلر من وراء زيارتها لواشنطن ، هو لتأمين المساعدات الاقتصادية والدعم المالي لتعزيز سياستها الاقتصادية التقشفية لمساعدة الاتراك ، للخروج من حالة الركود الاقتصادي. وذكرت بأن" قبرص تمثل عبئا على تركيا " ودعت إلى " الفرصة الحقيقية للحل التي قدمت نفسها ليمسك بها " أو لتستغل، وان " تركيا هي البلد الأكثر تأثرا بعدم وجود حل للقضية القبرصية. . .وان هناك فرصة تاريخية ولا ينبغي ان تفوتنا هذه المرة[60] .

وكانت تركيا على وشك خوض حرب مع اليونان في اواخر عام 1996، بسبب جزيرة كارداك بالتركية (إيميا باليونانية) في بحر إيجه، بالتزامن مع رسو سفينة تركية على الجزيرة ووصول فرق الإنقاذ التركية واليونانية لمساعدتها، نشب خلاف كاد أن يصل بالطرفين لمواجهة عسكرية مفتوحة، حيث نشر الجانبان قواتهما البحرية حول الجزيرة. ورفع اليونانيون علمهم على الجزيرة، قبل أن ترسل تشيلر القوات التركية البحرية الخاصة لتخترق الطوق ، وترفع العلم التركي على الجزيرة ، وقدمت تصريح بالغ اللهجة بهذا الخصوص "لينزل ذلك العلم حتى يرجع الجنود "وذلك في اشارة واضحة إلى التهديد ووصلت الامور مداها، لولا تدخل الولايات المتحدة والناتو لنزع فتيل الحرب، وكان يمكن للحادثة أن تظل مجرد صفحة في التاريخ اسمها "أزمة كارداك"، لكن اليونان فقدت خلالها

ثلاثة ضباط إثر سقوط مروحيتهم وهو ما جعلها تحيي ذكراهم سنوياً[61] . وفي عام 1999 شهدت الاوضاع نوعا من التحسن بسبب الزلازل التي ضربت تركيا واليونان، حيث قرب التعاون بين الطرفين من اجل اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الازمة، ولابد من التنويه بان اليونان عامل مهم ومؤثر في مسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي إلى جانب تأثيرها في المشكلة القبرصية[62] .

وبقى الصراع مستمرا بين الطرفين فترة تشيلير على الرغم من اجراء المفاوضات بين الجانبين وبمساع دولية، ونتيجة لتعثر المفاوضات بينهما من جهة، وتدويل الازمة القبرصية من قبل الولايات المتحدة من جهة اخرى، تشير الامور إلى صعوبة الاتفاق على حل يرضي الطرفين الا بتقسيم الجزيرة مستقبلاً[63] .

3- العلاقة مع اسرائيل :

وبخصوص العلاقة مع اسرائيل ، فقد مثلت الفترة (1991-1996) مرحلة مهمة في بناء العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بين تركيا واسرائيل[64] . فقد ذكرنا سابقا إلى زيارة تشيلير إلى اسرائيل في عام 1994، فترة مواجهة حزب العمال الكردستاني (pkk)، ورحبت حينها بمفاوضات السلام بين إسرائيل وتركيا، وترافق ذلك بارتفاع في حجم التجارة والمبادرات التعليمية والثقافية ، كما فتحت تشيلير حينها قنوات التعاون الاستخباراتي التركي الإسرائيلي، الذي قاد إلى إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان، كما ذهب التعاون بينهما إلى دعم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة على عدم الاعتراف بالإبادة الأرمنية في عهد الدولة العثمانية[65] .

واستنادا إلى ماذكر، يمكن القول ان موقف تشيلير من الاوضاع الخارجية لم يكن قدر المسؤولية، فالمواقف المتناقضة فيما يتعلق بالمشكلات والازمات التي كانت تعاني منها تركيا ادت إلى استياء مراكز صنع القرار السياسي، خاصة المؤسسة العسكرية التركية من جهة ومنافسها مسعود يلماز من جهة اخرى وبالتالي تصفية مستقبل تشيلير السياسي. ثم تراجعت مكانتها السياسية بسبب الهزائم الانتخابية ورفعت عدة دعاوى فساد ضدها، لكنها نجت منها، بسبب درع الحصانة ومساومات سرية تمت فيما بينها ، والاخرون على أساس المصالح المتبادلة. واثير جدل كبير بشأنها في الآونة الأخيرة بسبب العقارات التي تملكها في الولايات المتحدة. واخيرا تقاعدت من السياسة بعد انتخابات 2002.

الخاتمة والاستنتاجات :

اثيرت قضية حقوق المرأة في تركيا منذ منتصف القرن التاسع عشر، فلقد طالبت المرأة بحقوقها في المجالات المهنية

والسياسية، وعلى الرغم من منح المرأة حق التصويت والانتخاب فان الحكم العلماني للدولة منع النساء المحجبات من الترشح ومنع البعض منهن من التصويت في بعض المناطق. وانتقدت حركات نسوية اسلامية الحكم العلماني وفساده الاخلاقي وظهرت مظاهرات تطالب بالسماح بالحجاب في المدارس والجامعات، وكانت قضية مروة قاوقجي خير دليل على ذلك حيث منعت من حضور جلسات البرلمان بسبب ارتدائها الحجاب.

وكان من الامثلة الواضحة على تمتع المرأة التركية بنيل حقوقها السياسية هو تولي تانسو تشيلير زعامة حزب الطريق الصحيح مابين(1993-2002) وايضا توليها رئاسة الوزراء مابين (1993- 1996) واستطاعت تشيلير ان تتبؤا عدة مناصب حكومية في حكومات ائتلافية شكلها حزب الطريق الصحيح مع احزاب تركية عدة. ومن خلال انخراط تشيلير في الحياة السياسية واجهتها عدة مهام نلخصها :

1- ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي مما أدى إلى الازمة الاقتصادية المتفاقمة من حيث ارتفاع نسبة التضخم، وزيادة الديون الخارجية وعجز بالحساب الجاري، اخفقت معه الحكومات الائتلافية في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة.

2- وفيما يخص القضية الكردية، تميزت مواقف تشيلير تجاهها بالمتناقضة وحسب اهوائها الشخصية وعدم الاستقرار على راي واضح تجاه معالجتها ، اذ تارة ترجح الحل السلمي، وتارة اخرى تصفهم بانهم منظمة ارهابية لابد من القضاء عليها .

3- اما بالنسبة لقضية الحجاب وخاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي فكان موقفها ايضا ، حسب ماتمليه مصالحها والتطلعات والسياسات العلمانية.

4- وبالنسبة للعلاقات الخارجية، فكان مصالحها بالدرجة الاولى مع الولايات المتحدة الامريكية حيث كانت حليف رئيسي لها، وكانت تركيا تطمح بالانضمام إلى الاتحاد الاوربي لعدة اغراض رئيسية تأتي في مقدمتها اهداف اقتصادية.

5- اضافة إلى العلاقات مع اليونان وازمة كارداك التي وصلت مداها فترة تولي تشيلير، وكان موقفها العنيد بخصوص هذه الازمة ، التي وصلت حد اندلاع الحرب بين الطرفين، لولا تدخل الولايات المتحدة في تهدئة الامور.

6- كذلك علاقتها مع الدول الاخرى ومنها اسرائيل وزيارتها لها لغرض تمتين اواصر العلاقات بين الجانبين.

واخيرا يمكن القول بانها اعتزلت الحياة السياسية في عام 2002، ومازالت تحتفظ بعلاقات مع دبلوماسيين امريكان، ويذكر

ان الرئيس سليمان ديميريل قال: " انه ندم الف مرة على اليوم الذي صعد فيه تشيلير لمواقع متقدمة في الحزب والحكومة " . وتبلغ حاليا من العمر سبعين عاما الفت عنها العديد من المؤلفات منها " الشقراء الجملية " و" السيدة المقنعة " و "مغامرات تانسو تشيلير" .

المصادر والهوامش:

(*) تركيا الفتاة أو الأتراك الشباب، هو اتحاد لمجموعات عديدة مؤيدة لإصلاح الإدارة في الإمبراطورية العثمانية ، واتهمت بعض المراجع هذا الاتحاد بالانحياز للغرب والضلوع في تفتيت الامبراطورية العثمانية علي عكس المراجع الغربية التي تناولت تاريخ هذه الحركة الثورية بجياد شديد ورصدت مالها وما عليها .للمزيد من التفاصيل ، انظر :المعرفة ، تركيا الفتاة ، متاح على رابط الموقع التالي .
https://www.marefa.org

(*) روائية وسياسية واكاديمية ومعلمة تركية وتعرف بالعريف خالدة وهي تلميذة الشاعر نامق كمال الملقبة بشاعرة الحرية ، اشتهرت بخطابها ضد الاحتلال الاجنبي لبلادها . للمزيد من التفاصيل ، انظر : ترك برس ،خالدة اديب ايبوار ، متاح على رابط الموقع التالي .
http://www.turkpress.co/node/18838

(1) ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، المرأة في تركيا، ، متاح على رابط الموقع التالي .
https://ar.wikipedia.org/wiki

(2) نور علوان، تعرف على تاريخ مشاركة المرأة التركية في الحياة السياسية، نون بوست، متاح على رابط الموقع التالي.
https://www.noonpost.org/content/17582

(*) مصطفى كمال، ولد في سالونيك (اليونانية حالياً) عام1881، تخرج من الكلية الحربية في استانبول عام 1905 وفي عام 1910 سافر إلى فرنسا ضمن بعثة عسكرية ، وشارك في القتال ضد الأيطاليين في ليبيا عام

1911، وشارك في حرب البلقان عام 1913، انتمى إلى جمعية الاتحاد والترقي، وخلال فترة الحرب العالمية الأولى كان قائد للفرقة (19) وتمكن نتيجة شجاعته من الحصول على رتبة امير لواء ، وبعد الحرب قاد حركة تحرير البلاد من الاحتلال، وتمكن من تأسيس دولة تركيا الحديثة عام 1923 . للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Lord. Kinross, Ataturk, (London, 1971); Willy Sperco, Moustapha Kamal Ataturk (1882-1938), Nouvelles Editions latines, (Paris, 1958); Islam Ansiklupedisi, lcilt, (Istanbul, 1946).

(3) مصطفى محمد صلاح، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى اردوغان، المركز الديمقراطي العربي، متاح على رابط الموقع التالي.

https://democraticac.de/?cat=29271

(4) جلال سلمي، دور المرأة التركية في الحياة السياسية، ترك برس، نشر بتاريخ 3ايلول 2015

،متاح على رابط الموقع التالي .

https://www.turkpress.co/node/12274

(5) تركيا بوست، المرأة التركية وبداية المشاركة السياسية في ثلاثينات القرن الماضي، متاح على رابط الموقع التالي .

https://www.turkey-post.net/p-13768

(*) ولدت في تركيا عام 1968، وانتخبت في البرلمان عن مدينة استانبول عام 1999، محجبة منع دخولها للبرلمان بامر الرئيس سليمان ديميريل ، مما ادى الى ازمة سياسية كبرى في البلاد ، اسقطت الجنسية التركية منها على اثرها ، وطوردت في انحاء البلاد الى ان هاجرت للولايات المتحدة الامريكية . للمزيد من التفاصيل ، انظر : ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، متاح على رابط الموقع التالي .

https://ar.wikipedia.org/wiki

(*) سياسي تركي بارز، ولد في استانبول ، وتخرج من كلية الاداب ، جامعة استانبول عام 1944، وبين عامي 1946- 1950، عمل في مطبعة السفارة التركية في لندن، عاد بعدها إلى تركيا ليعمل محرراً في صحيفة (أولوس) الناطقة باسم حزب الشعب ودخل المعترك السياسي عام 1957 نائباً عن حزب الشعب الجمهوري ليصبح بعد أربع سنوات

وزيراً للعمل، وفي عام 1965 أصبح اجويد اميناً عاماً لحزب الشعب، وفي عام 1972، أصبح زعيماً لحزب الشعب الجمهوري ، توفي في 5 تشرين الثاني 2006 عن عمر ناهز 81 عاماً . أنظر:

Suatkinkliyolue, "Bulent Ecevit, the Trans formations of a politician", Turkish studies, vol. 1, No.2, 2001, p.6.

(6) الجمهورية التركية، رئاسة الوزراء ,المديرية العامة للصحافة والنشر والاعلام، الانتخابات البرلمانية التركية،7 حزيران2015، ص47. متاح على رابط الموقع التالي .

. https://www.byegm.gov.tr Sosyal

(7) محمود شاهر محمود الجبوري، حزب الوطن الام ودوره في السياسة التركية 1938–2002 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية التربية للعلوم الانسانية، (جامعة الموصل، 2014)، ص 127. .

(8) حنا عزو بهنان، تانسو تشيلر وموقفها من مشكلات تركيا الداخلية 1991–1997، بحث منشور في مجلة دراسات اقليمية، السنة (4)، العدد (9)، مركز الدراسات الاقليمية،(جامعة الموصل،2008)، ص134 .

(9) وليد رضوان، موقف التيار الاسلامي والتيار العلماني في تركيا من القضية الكردية، ط1، دار النهج للدراسات والنشر والتوزيع، (حلب، 2008)، ص 279 .

(10) الجبوري، المصدر السابق، ص127 .

(*) حزب سياسي تركي يمثل وسط اليمين، تشكل في 23يونيو /حزيران 1983، وتولى قيادة الحزب احمد نصرت تونا بـ(34) عضوا وهم الذين لم يصدر بحقهم اي قرار يمنعهم من ممارسة الحياة السياسية، ويعد من الاحزاب المهمة التي لها دور كبير في الحياة السياسية التركية. . .للمزيد من التفاصيل، انظر : جمال كمال اسماعيل عباس ، الحياة الحزبية في تركيا 1983– 2002 ، اطروحة دكتوراه

مقدمة إلى كلية الاداب ، (جامعة الموصل ، 2011)،ص45 .

(*) ولد عام 1924 في اسطنبول ، واكمل دراسته فيها وحصل على دبلوم الهندسة عام 1949 ، سافر إلى الولايات المتحدة الامريكية لاكمال دراسته ، وعاد في العام 1954 ليعين مديراً للاعمال الحكومية المائية – أثبت كفاءة عالية في عمله حتى لقب بـ (ملك السدود) ، بدأ حياته السياسية بالانضمام لحزب العدالة، استمر زعيماً للحزب حتى حلّه في أعقاب انقلاب 1980 . للمزيد من التفاصيل ، انظر:

Turkey Almanac1982, Turkish Daily News, (Ankara, 1982) pp.20-22.

(11) افراح ناثر جاسم حمدون، الحركة الاسلامية في تركيا المعاصرة 1980 –2002، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاداب، (جامعة الموصل، 2008)، ص72 .

(12) ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)،تانسو تشيلر، متاح على رابط الموقع التالي .

https://ar.wikipedia.org/wiki

(13) تاسس في 21 ايلول 1985 برئاسة اردال اينونو نجل عصمت اينونو، الذي اصبح نائبا لرئيس الحكومة في 20 تشرين الثاني 1991، وبقي بالمنصب حتى استقالته في 1993 وحل محله مراد قره يالتشين. . . للمزيد من التفاصيل، انظر : جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية – التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، (بيروت، 1998)، ص19 .

(14) الجزيرة نت، تانسو تشيلير، متاح على رابط الموقع التالي:

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1603e2ae-2d07-425a-837a-9a843d1c 5979.

(*) ولد عام 1927 في جنوب شرق تركيا ، أكمل دراسته في قسم الكهرباء في جامعة استانبول عام 1950 ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة عام 1952، عمل مستشار اقتصادي لحكومة سليمان ديمرئيل عام 1966 ثم انخرط في الحياة السياسية في السبعينيات حيث انتمى لحزب العدالة وكان مستشاراً لرئيسه ديميرئل ، ثم بعد فترة وجيزة انسحب

من الحزب ، وبعد الانقلاب 1971 عمل في البنك الدولي في واشنطن حتى عام 1973، ثم عاد لتركيا وأصبح مستشاراً لرئاسة حكومة ديميرئل عام 1979 وأصبح رئيساً للوزراء بعد فوز حزبه الوطن في انتخابات 1983 . . . للمزيد من التفاصيل ، انظر : فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، (عمان، دار اسامة للنشر والتوزيع، 2003) ص ص 429-430.

([15]) ريان ذنون العباسي، سليمان ديميريل ودوره في تنمية مشاريع المياه التركية، مجلة التربية والعلم، المجلد (17)، العدد (1)، (جامعة الموصل، 2010)، ص317.

([16]) فوزي محمد صالح وهب ال اسود، سليمان ديميريل وحزب الطريق الصحيح 1983-1993، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، (جامعة الموصل،2012)، ص 83.

([17]) معوض، المصدر السابق، ص 91.

([18]) مواليد 1938، حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعتي كولومبيا وبروكلي في الولايات المتحدة الامريكية عام 1973 تسلم وزارة المالية في حكومة الشعب الجمهوري والسلامة الوطني الائتلافية في عام 1976، اصبح نائب الامين العام لحزب الشعب الجمهوري في عام 1977 تولى منصب وزير الطاقة في حكومة اجاويد، جاء انقلاب 1980 جاهزا امام طموحات بايكال السياسية حتى رفع الحظر عن نشاطه السياسي فانضم إلى حزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي، ثم اصبح امينا عاما للحزب. . . للمزيد من التفاصيل، انظر : الجبوري، المصدر السابق، ص 128 .

([19]) بهنان، المصدر السابق، ص 136 .

(*) بعد حل حزب الخلاص الوطني اثر انقلاب 1980، ومن ثم السماح بعودة الحياة الحزبية عام 1983، ثم أعادة حزب الخلاص الوطني تحت اسم (حزب الرفاه الاسلامي) . للمزيد من التفاصيل، أنظر: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة ، ط1 ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث، (بيروت ، 1998)، ص91.

([20]) وصال نجيب العزاوي، بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا، مجلة قضايا سياسية، العددان الخامس والسادس، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين، 2016)،ص19 .

(*) ولد في عام 1947 في استانبول وتخرج من كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة عام 1971، وهو زعيم حزب الوطن الام (ANAP)، ثاني اكبر الاحزاب التركية الممثلة في البرلمان، أنضم الى توركت أوزال عام 1983 لتأسيس الحزب الذي أنتخب نائباً عنه في منطقة ريزا (Riza) وشغل منصب رئيس الدولة ومتحدث باسم حكومة اوزال الاولى في كانون الاول 1983و لغاية كانون الاول 1987، عين عام 1986 وزيراً للثقافة والسياحة وفي عام 1987 عين وزيراً للخارجية ، وفي عام 1990 استقال من وزارة الخارجية وعين وزيراً للخارجية، وفي عام 1990 استقال من وزارة الخارجية وعين رئيساً للوزراء في عام 1997 . أنظر:جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية- التركية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1998) . ص94 .

([21]) حمدون، المصدر السابق، ص103 .

([22]) جريدة النهار، اربكان يتكتم على استقالته والمفاجئات الحكومية واردة، السنة (64)،العدد (19770)، (بيروت ،1997) .

([23]) محمد نور الدين، قبعة وعمامة – مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، ط1، دار النهار للنشر، (بيروت، 1997)، ص 88 .

([24])علي سعد سعيد السعيدي، الاستراتيجية التركية في منطقة الشرق الاوسط، (2002- 2013) القيود والفرص، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاداب والعلوم السياسية، (جامعة الشرق الاوسط، 2014)، ص 71 .

([25]) رضا هلال، السيف والهلال – تركيا من اتاتورك إلى اربكان – الصراع بين المؤسسة العسكرية والاسلام السياسي، ط1، دار الشروق،(القاهرة، 1999)، ص217 .

([26]) حامد طه ياسين السويداني، حزب العدالة والتنمية وعلاقته بالمؤسسة العسكرية التركية 2002- 2012، بحث منشور

في مجلة دراسات اقليمية، العدد (7)، (جامعة الموصل، 2014)، ص 23 .

([27]) مصطفى ابراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002، تقارير اقتصادية، المعهد المصري للدراسات، (مصر، 2018)، ص5 .

([28]) مصطفى عبد السلام، المواطن التركي. . هل أنكر العربي ، متاح على رابط الموقع التالي .

https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/6/8

([29]) راغب السرجاني، قصة اردوجان، ط1، مطبعة اقلام، (القاهرة، 2011)، ص76 .

([30]) صبري سياري، تركيا والشرق الاوسط في التسعينات، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد (8)، العدد (31)، (فلسطين، 1997)، ص28 .

([31]) ويكيبيديا، اقتصاد تركيا، متاح على رابط الموقع التالي:

https://ar.wikipedia.org/wik

([32]) منال الصالح، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969–1997،الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، (بيروت ,2012)،ص 125 .

([33]) محمد عسال وسعاد لهراوة، انضمام تركيا إلى الاتحاد الاوربي الفرص والقيود، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، (جامعة قاصدي، 2013)،ص 42 .

([34]) لقمان عمر محمود النعيمي، تركيا في الاستراتيجية الامريكية المعاصرة –دراسة في تطور العلاقات التركية – الامريكية بعد الحرب الباردة –1991–2007،سلسلة شؤون اقليمية رقم (22)،مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل،2009)،ص33 .

([35]) رواء زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والابعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، ط1، دار زهران، (عمان، 2011)، ص 84 .

([36]) محمد غسان الشبوط، تركيا مابين الماضي والحاضر : الاقتصاد التركي والاستثمارات الاجنبية "الدوافع والمعوقات

"، المركز الديمقراطي العربي، اب2015، متاح على رابط الموقع التالي

. https://democraticac.de/?p=16179

(37) محمد طالب حميد، السياسة الخارجية التركية واثرها على الامن العربي، ط1، العربي للنشر والتوزيع، (القاهرة، 2016)، ص77.

(38) المصطاف، مختصر التجربة الاقتصادية التركية، متاح على رابط الموقع التالي .

https://www.mustafalhabab.com/2017/07/25

(39) حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية – التركية- 2007 (1984), بحث منشور في مجلة دراسات اقليمية العدد (5)،(جامعة الموصل، 2012)، ص7.

(40) خميس دهام حميد وروى سنان جواد، حزب العمال الكردستاني (pkk) ودوره في تطور القضية الكردية في تركيا عام 1991 – 2013، كلية العلوم السياسية،(جامعة بغداد 2013)،ص 3.

(41) افراح ناثر جاسم حمدون، موقف الاحزاب الإسلامية التركية من القضية الكردية في تركيا، بحث منشور في مجلة دراسات اقليمية، العدد (10)، (جامعة الموصل،2013)، ص214.

(42) حامد السويداني، تركيا وعلاقتها الاقليمية، ط1، مطبعة المصمم التقني للطباعة والنشر، (الموصل،2017)، ص 142.

(43) Kerim Yildiz,The Kurds in Turkey EU Accession and Human Rights, Pluto Press, London ,2005),pp22-24; . حميد، المصدر السابق، ص 136.

(44) حامد محمد السويداني، التيار اليساري في تركيا 1980– 2002، بحث منشور في مجلة دراسات اقليمية، العدد (95)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل، 2013)،ص 103.

([45]) حنان فاضل اسماعيل، التوجهات السياسية التركية حيال العراق وسوريا في التسعينات، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية،(جامعة النهرين،2000)، ص133 .

([46]) موريال ميراك وفايسباخ وجمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، (بيروت،2014)،ص42 .

([47]) نوال عبد الجبار سلطان الطائي، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999–2006، مجلة دراسات اقليمية، السنة (4)، العدد (7)،مركز الدراسات الاقليمية، (جامعة الموصل، 2007)، ص6 .

([48]) وليد رضوان، العلاقات العربية – التركية –دور اليهود والتحالفات الدولية والاقليمية و pkk في العلاقات السورية – التركية نموذجا، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، (بيروت، 2006)، ص 250.

([49]) جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا . . .، ص ص110–111 .

([50]) بهنان، قضية حزب العمال. . . . ، ص11 .

([51]) مجدي سمير، التركيات ونضالهن في سبيل ارتداء الحجاب، رصيف 22،متاح على رابط الموقع التالي .https://raseef22.com/life/2016/09/09

([52]) السرجاني، المصدر السابق، ص 79 .

([53]) منى حمدان، حكاية الحجاب في تركيا . .بين اتاتورك واردوغان، متاح على رابط الموقع التالي .http://www.alhayat.com/article/469899

([54]) محمد نور الدين، حجاب وحراب : الكمالية وازمات الهوية في تركيا،رياض الريس للكتب والنشر ، ط1،(بيروت ، 2001)، ص279 .

([55]) ليلى بيومي، ظاهرة الهجوم على الحجاب، (مصر، 2004)، ص337 .

(56) ابراهيم خليل العلاف ، خارطة التوجهات الاسلامية في تركيا المعاصرة ، سلسلة شؤون اقليمية رقم (2) ، مركز الدراسات الاقليمية ،(جامعة الموصل ، 2005)، ص 45.

(57) Tansu cillers Leadership Traits and Foreign Policy Baris Kesgin, Perceptions,Number3,(Autumn,2012), p29.

(58) السرجاني، المصدر السابق، ص 84.

(59) حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الاوربي ومستقبلها، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، (جامعة الشرق الاوسط، 2013)، ص178.

(60) أحمد جاسم ابراهيم حميد، القضية القبرصية. . .والصراع التركي – اليوناني في ظل الموقف الدولي1960–1994 (دراسة تاريخية)، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، المجلد (6)، العدد (1)،(جامعة بابل، 2004)،ص99.

(61) مريم بن عبد الرزاق، الصراع التركي اليوناني على جزيرة قبرص 1963– 2004، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة محمد خيضر،(بسكرة، 2016)، ص 105؛ حميد، القضية القبرصية، المصدر السابق، ص 100.

(62) كريم اكتم وعبد الله ميرز، امة غاضبة. . .تركيا منذ عام 1989 . . .،متاح على رابط الموقع التالي .

http://www.alkhaleej.ae/economics/page/18ecfbda-7f1d-4ee9-bdbf-9f91d47aba22

(63) ايمان دني، البعد الاقليمي والدولي للسياسة الخارجية التركية 2002–2023، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، (جامعة بسكرة، 2016)،ص 206.

(64) M.HakanYavuz,"Turkish – IsraeIi Relation Through 9-1 of Turkish .

ldentity Journal of palestine Studies , Vol.27 ,Autuman1997,pp.26-29

([65]) دني، المصدر السابق ، ص207.